

(١٩)

وزارة المالية
رقم ١٥-١٩
تاريخ ٥ / ٩ / ٢٠٠٨

أ. ل. د.:

اقترح كصديقت الغاء التميميم
نبيل يموت

بيروت في ٢٠٠٨/٩/١٨

معالي الوزير

الموضوع: مسك وتدقيق وإقفال حسابات الخزينة

بعد الاطلاع على قرار المدير العام رقم ٢/٩٣٣٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٦ والمتعلق بمسك محاسبة نظامية اعتبارا من ٢٠٠٩/١/١، أود أن أبدي الملاحظات التالية:

١- في الشكل:

إن عنوان القرار يوحي وكأن وزارة المالية لا تمسك قيود نظامية، بينما الواقع هو أن وزارة المالية تمسك محاسبة نظامية وممكنة منذ ١٩٩٧ حسب معرفتي على الأقل.

من ناحية أخرى، إذا كان هذا الكلام صحيح، فلماذا التأخير ببدء العمل اعتبارا من ٢٠٠٩/١/١ ولماذا لم يتدارك الأمر منذ سنوات طويلة.

٢- في المادة الأولى: إن حسابات وزارة المالية تمسك بشكل نظامي ووفق الأنظمة

المرعية، رغم أن هناك بعض التأخير في إقفال الحسابات، هذا مع العلم أن التقارير والبيانات الدورية تعد وتسلم بانتظام.

٣- في المادة الثالثة: إن الفريق الخاص المؤلف بموجب هذا القرار قد أوكلت إليه

مهام دائر المحاسبة والصناديق ومهام دائرة مراقبة الجباية ومهام المحتسب المركزي. إذا كان المطلوب إغاءهم فلا مانع شرط أن نقوم بذلك عبر تعديل

القوانين وليس بإنشاء فرق موازية للقيام بهذه المهام، هذا مع العلم أن فريق المحاسبة في دائرة المحاسبة والصناديق يقوم بكامل الأعمال الواردة في البند ١ إلى البند ٦ بكاملها وبأوقاتها بالإضافة إلى البنود الأخرى وأن مع تأخير:

إن حسابات المهمة للسنوات المذكورة هي قيد الإنجاز خلال هذا العام، دون الغوص في أسباب التأخير والتي يعلمها القيمون على هذه المديرية،

٤- في المادة الرابعة: إن موازين الدخول تحدها الحسابات النظامية الممسوكة من قبل الخزينة منذ ١٩٩٧ والتي عمل على ميزان دخول حساباتها مع ديوان المحاسبة. أما بالنسبة للقيود التصحيحية فإن فريق المحاسبة يقوم بها منذ عدة أشهر نتيجة للفرق التي شكلت ضمن فريق المحاسبة لإعادة التدقيق قبل من حسابات الأمانات والبلديات والأموال المودعة والمحجوزات والسلف وغيرها

٥- في المادة الخامسة: إن جميع المعلومات المطلوبة أصبحت ممكنة كاملا عند التحقق والتحصيل وعليه يمكن استخراجها بسهولة من تلك الأنظمة.

إنني إذ أرى ضرورة إلغاء هذا القرار أقترح إجراء اجتماع سريع مع مديرية الخزينة

ودواترها والمدير العام والوزير لدرس هذا الموضوع

نبيل يموت

